أثر تجاور المثلين في العربية
(دراسة تطبيقية على القراءات السبعية)

اعداد

الباحثة شروق بنت أحمد عيد
كلية العلوم والآداب جامعة طيبة فرع العلا

المقدّمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على الهادِي البشِير، والمبعوثِ رحمةً للعالَمين. فقد أنعَم اللهُ على عباده نِعَمًا لا تُحصَى، ومن عظيم نِعمِه: أنَّه أنزَل القرآنَ بلسانٍ عربيٍّ مُبِين، وهذا التنزيل العربيُّ من أحد الأسباب المعِينة على إتقان اللُّغَة العربيَّة، وتَيسيرًا لقراءته لاختلاف العرب في لهجاتِهم، ومراعاةً لأحوال النَّاس من أن يَشُقَّ عليهم النُّطق بلهجةٍ أخرَى؛ أَذِنَ اللهُ لرسولِه أن يقرأه على سَبعة أحرف، وقيَّض له من عُنِيَ به روايةً ودرايةً.

ومنذ أن نزَل القرآن الكريم، وبقراءتِه على النبيِّ صلى الله عليه وسلم، كانَت مناط عنايةٍ واهتمامٍ. وقد لَقِيَ كتاب الله عنايةً فائقةً في شتَّى العُلوم الإسلاميَّة.

غير أنَّ تخصيص جانبٍ معيَّنٍ من تلك العلوم وتطبيق دراستِه على القُرآن الكريم، من الأهميَّةِ بمكان، ولا سِيَّما إذا خُصِّص على جانب متعلِّق بالقراءات السَّبعيَّةِ. فالقراءات القرآنيَّةُ مَيْدانٌ رَحبٌ، ومَعِينٌ لا ينضب للدِّراسات اللُّغوية في كافَّة مستوياتِها؛ الصَّوتيَّة، والصَّرفية، والنَّحويَّة، والدَّلاليَّة.

ومن ثَمَّ جاءت هذه الدراسة لتُناقش جانبًا من ذلك، وهو المستوى الصَّوتيّ، والوقوف على اختلاف القراءات السَّبعيَّة فيها كما ذكرها ابن مجاهِد (ت ٣٢٤هـ) وجَمَعها في كتابِه المسمَّى: «السَّبْعة في القِراءات».

ومِمَّا أعان على فَهم قراءات القُرَّاء والخلاف فيما بينهم: الكتب المَوسومة «**بالحُجَّة**»، التي كانت خير معِينٍ على تعليل قراءات السبعة، وهي: كتاب «الحُجَّة في القراءاتِ السَّبع» لابن خالويه (٣٧٠هـ)، و«الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة» للفارسيّ (٣٧٧هـ)، و«حُجَّة القِراءات» لابن زنجلة (٤٣٠هـ).

ومن ثَمَّ فقد كان تطبيق تلك الدراسة قائمًا على ظواهر التماثل في الحروف والحركات وبيانِ أثر المجاورةِ في كليهما (أي الحروف والحركات).

أمَّا عن المنهَجِ الذي سِرت عليه: فوصفيٌّ استقرائيٌّ تحليلي؛ حيث قمت باستقراءِ المادة من كتاب السَّبعة في القراءات.

وجاء هذا البحث في ثلاثة مباحث، تَسبِقها مقدّمَة، وتَقْفُوها خاتِمَة.

- **أمَّا المقدّمة:** فقد بيَّنتُ فيها أهميَّةَ الموضوع، وكتاب (السَّبعة في القِراءاتِ)، وسبب اختِياره مِن كتب القراءات، وخُطَّةَ البحث، ومَنهجِي فيه.

- **والتَّمهِيد:** فقد وضَّحت فيه مفهوم التماثل لُغَةً واصطلاحًا، بحسب ما ورَد عند النُّحاة القُدامَى وأصحاب الدَّرس الصوتيِّ الحديث.

المبحث الأوَّل: الإبدال. **المبحث الثاني:** الإدغام.

المبحث الثَّالث: الحذف.

- **ثُمَّ الخاتِمَة:** وفيها عرَضت أهمَّ نتائج البحث، ثُمَّ الملحق، تلِيهِ الفهارِس الفنِّيَّة.

التَّمهيد:

التَّماثُل لُغَة: اسمٌ من الجذر الثلاثيِّ (م ث ل): «مِثْل: كلمةُ تَسوِيَة، يُقال: هذا مِثْلُه ومَثَلُه، كما يُقالُ: شِبْهه وشَبَهه. والمماثلة لا تكون إلَّا في المُتَّفِقَيْنِ، تقول: نَحْوُه كنَحْوِه، وفِقْهُه كفِقْهِه، ولَوْنُه كلَونِه، وطَعمُه كطَعمِه، فإذا قِيلَ: هو مِثْلُه، على الإطلاقِ، فمعناه: أنَّه يَسُدُّ مَسَدَّه»[١].

واصطلاحًا: «أن يتَّفق الحرفان مَخرجًا وصفةً؛ كالباء في الباء، والتاء في التاء، وسائر المتماثِلَيْن»[٢]، وهو ما يُعرف عند القُدامى بالإدغام[٣]، في حين أطلق عليه المحدثون ما يُعرف بالتَّماثل أو المُماثَلَة[٤]، وهي «ضربٌ من التأثير تتأثَّر فيه الأصوات المتجاورة بعضها ببعض»[٥].

وتحدث المماثلة في الأصوات الساكنة كما تحدث في الحرَكات، و يُشترط في حُدوثها الالتقاء المباشر للصَّوتين بحيث لا يفصل بينهما بفاصلٍ.

ويتمثَّل أثر تجاور المتماثِلَيْن في اللغة في مجموعة من الظواهر الصوتيَّة تخفِّف من ثِقل نُطق الأصوات المتجاورة،حروفًا أكانت أم حركاتٍ.

وهذه الظواهر الصَّوتِيَّةُ متمثّلة في: الإبدال، والإدغام، والحذف، والتَّسكين. يقول الفارسيّ(ت٣٧٧ه): «إنّ المِثلَيْنِ والمتقاربينِ إذا اجتمعا خُفِّفَ أحدُهما بأحد ثلاثة أشياء: الإدغام، نحو (رَدَّ، وشَدَّ، وحَيَّة، وقُوَّة). والإبدال، نحو (أَمْلَيت). وأمَّا الحذف على وجهين؛ أحدُهما: أن يحذف الحرف مع جواز الإدغام وإمكانه، والآخر: أن يحذف لامتناع الإدغام لسكون الحرف المدغَم فيه ولزوم ذلك له»[٦].

ونتيجةً لتأثير توالي الأمثال على السّياق اللُّغويِّ، عمدت اللغة إلى التخلُّص من هذا الأثر (المتمثِّل في كراهة ثِقل نُطق الأصوات مكرَّرةً) بوسائل شتَّى، يقول ابن الأَثِير (ت ٦٢٢هـ): «واعْلَمْ أنَّ العرب الذين هم الأصل في هذه اللغة قد عَدَلُوا عن تكرير الحروف في كثيرٍ من كلامهم، وذاك أنَّه إذا تكرَّر الحرف عندهم أدغَمُوه استحسانًا، فقالوا في (جعَلَ لك): (جعلَّك)، وفي (تَضربونَنِي): (تَضربونِّي)، وكذلك قالوا: (استَعَدَّ فلانٌ للأمر) إذا تأهَّب له، والأصل فيه (اسْتَعْدَدَ)، و (اسْتَتَبَّ الأمر) إذا تهيَّأ، والأصل فيه (اسْتَتْبَبَ)، وأشباه ذلك كثيرٍ في كلامِهم، حتَّى إنَّهم لشدَّة كراهتم لتكرير الحروف أبدلوا أحدَ الحرفين المكرَّرين حرفًا آخَر غيره، فقالوا: (أَمْلَيتُ الكتابَ)، والأصل فيه (أَمْلَلْت)، فأبدلوا اللام ياءً طلبًا للخفَّة، وفرارًا من الثِّقل»[٧].

وهذه التغيُّرات التي تحدث تكون في سياق الكلمة الواحدة، أو في سياق الكلمتين المتجاورتين، ويُستَثنَى من ذلك المخالفة الصوتية، فإنَّها تَحدث في الكلمة الواحدة على نحو ما رَصَدَته تلك الدراسة المتمثِّلةُ في القراءات القرآنيَّة السَّبعة. ويمكِن حصر مظاهر التماثل بناء على ما جاءت به تلك الدراسة في أربعة مظاهر:

- **الإبدال** (المخالفة الصوتيَّة) وذلك" أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة ، ولتيسير هذا المجهود ، يقلب أحد الصوتين إلى صوت آخر" [٨].

وقد تمثَّل ذلك الإبدال بما ورد من شواهد قراءات سبَّعية في إبدال أحد الحرفين الصحيحين حرف علة على نحو ما جاء من الفعل **(تصدّى).**

---

[١] لسان العرب: (م ث ل) ٦١٠/١١.

[٢] النشر في القراءات العشر: ٢٧٨/١،ودراسات في فقه اللغة: ٢١٦.

[٣] كتاب سيبويه: ٤٣٧/٤،والمقتضب: ٣٣٣/١،والخصائص: ١٣٩/٢.

[٤] الأصوات اللغوية: ١٧٩، دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٤.

[٥] الأصوات اللغوية: ١٠٦.

[٦] المسائل المشكلة: ٢٢٨.

[٧] المثل السائر: ٣١١/١.

[٨] التطور اللغوي؛ مظاهره وعلله وقوانينه: ٦٤.

- **الإدغام**: وذلك إنّ الغرض من الإدغام هو التخفيف من الثقلِ الناتج عن تجاور الحرفين في حال تماثلهما.

ومِن أكثر الحروف التي رصَدَتها تلك الدراسة وتُـخُلِّصَ من التَّماثل عن طريق الإدغام في كلمة واحدةٍ: التاء، والدال، والراء، والنون، والياء.

وما جاء منها في كلمتين: الذال، والباء، والهاء، والياء، والواو، والكاف.

- **الحذف**: ويشمل حذف الحرف والحرَكة، حيث إنَّ القراءة بالتخفيف ما هي إلَّا حذفٌ لِأَحدِ الصَّامتين. ومن الحروف التي جاء حذفها لوقوعِها مع مَثِيلها: الياء، والتاء، والنون، والميم، والراء، والباء،والهمزة.

المسألة الأولى : الإبدال (المُخالَفة الصَّوتيَّة)

قُرِنت دراسة الإبدال قديمًا بظاهرة التضعيف في العربيَّة، وعلى هذا نجد أنَّ اللغة تعمد دائمًا إلى التخلُّص من كراهة التضعيف وثقله بطرقٍ ثلاثةٍ،أحدُها: الإبدال؛ إذ يرى سيبويه (ت ١٨٠هـ) «أنَّ كراهة توالي الأمثال واضح في كلام العرب وأَبنِيَتِها؛ إذ يعمدون إلى ما يستخفُّون به للتقليل مِمَّا يستثقلونه، إمَّا بالإدغام أو الحذف أو الإبدال، وإنَّ أكثر قواعد الإدغام مُطَّرِدَةٌ، أمَّا الحذف والإبدال هنا فهما من التغيُّرات الشاذَّةِ غير المُطَّرِدَةِ»[٩].

وقد عُرف هذا الإبدال في الدَّرس اللُّغوِيِّ الحديث بمصطلح (المخالفة الصوتيَّة)؛ إذ تُعَدُّ من القوانين الصوتيَّة التي تُعِينُ اللِّسان العرَبيَّ على استعماله في بعض حالات التجاور التي تَعترِي التراكيب اللغويَّة المُستكرهة في النُّطق.

المخالفة الصوتيَّة:

وتَعنِي: «تغيير أحد الصوتين المتماثلين في كلمة من الكلمات ، فيغيّر أحدهما إلى صوت آخر ، يغلب أن يكون من أصوات العلّة الطويلة ، أو من الأصوات المتوسّطة والمائعة وهي (ر ل م ن)»[١٠].

وعَبَّر عنها القُدماء بالإبدال لِكراهة التضعيفِ، فيقول سيبويه: «هذا باب ما شَذَّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهة التضعيف، وليس بِمُطَّرِدٍ، وذلك قولُكَ: تَسرَّيْت، وتَظنَّيْت، وتَقصَّيْت، وأَمْلَيْت...»[١١]. وعليه يرَى (براجشتراسر) «أنَّ المخالفة نوع من أنواع الإبدال اللغويِّ»[١٢] .

وقد ذهب **د. إبراهيم أنيس** إلى أنَّ أكثر ما تتمُّ المخالفة به «أن يكون من أصوات العلَّة الطويلة، أو إلى صوت من الأصوات المائعة وهي (اللام، والميم، والنون، والراء)»[١٣]. وتابَعَه في ذلك **د. أحمد مُختار**[١٤] **ود. رمَضَان عبد التوَّاب**[١٥].

وتنقسم المخالفة إلى نوعين: مُنفَصل، ومُتَّصل؛ «فالمنفصل: ما كان بين حروفه فارقٌ، نحو: (اخْضَوْضَرَ) أصلها من (اخْضَرْضَرَ)، وهذا النَّوع هو الغالب، والمُتَّصل: ما تجاور فيه الحَرفان، وهو على الأخصِّ في الحروف المشدَّدةِ»[١٦].

---

[٩] كتاب سيبويه: ٤/ ٤١٧- ٤٣١.

[١٠] التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ٥٧.

[١١] كتاب سيبويه: ٤/ ٤٢٤، والمقتضب: ١/٣٨١.

[١٢] التطور النحوي: ٣٣.

[١٣] الموضع نفسه،والتطور اللغوي: ٥٧- ٦٤،ودراسة الصوت اللغوي:٣٨٤.

[١٤] دراسة الصوت اللغوي:٣٨٤.

[١٥] التطور اللغوي: ٥٧.

[١٦] التطور النحوي: ٣٤.

ومِمَّا ورَد منه في السبَّعة : الفعل (صَدَّدَ)، حيث ورد في قوله تعالى: (فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى)[١٧]**.قال ابن مجاهِد**: «قرَأ ابن كثير ونافع: (تصَّدَّى) مشدَّدةَ الصاد، وقرَأ الباقون: (تَصَدَّى) خفيفةً»[١٨]. وجاء في (البحر): «وأصله تصدد من الصدد»[١٩]. وقيل: «تَصَدَّى: تَفَعَّل من صَدَّد، فأُبدِلَت الدالُ الأخيرة ياءً»[٢٠]. وذهب **العكبريّ** (ت٦١٦هـ) **إلى أنَّ**: «تَصَدَّى: تَفَعَّل من الصَّدَى وهو الصَّوْت، ويجوز أن تكونَ الأَلف بَدلًا من الدال ويكون من الصَّدَدِ»[٢١].

المسألة الثانية : الإدغام

الإدغام في اللُّغَة: إدخال الشَّيءِ في الشَّيءِ، يُقال: أَدْغَمْتُ اللِّجَامَ في فَمِ الدَّابَّةِ، أي: أدخلتُه فيه[٢٢].

واصطلاحًا: أن تَصل حرفًا ساكنًا بحرفٍ متحرِّك مماثِلٍ له، يرتفع العُضو عنهما ارتِفاعةً واحدةً، وإنَّما قِيل (العُضو) بدلًا من قولِهم (اللِّسان)[٢٣]؛ لأنَّ مثل (ثوب بَكَر) لا يُقال فيهما: إنَّ اللِّسانَ ارتَفَع عنهما؛ لأنَّ الشَّفتين قد عمِلَتا هنا لا اللِّسان.

ويعدُّ اللُّغويُّون في العصر الحديث الإدغام ضَرْبًا ممن ضروب المماثلة الصوتيَّة، «وهي المماثلةُ التامَّةُ الرجعيَّةُ، حيث يتأثَّر الصوت الأوَّل بالثانِي تأثُّرًا تامًّا، فيماثله ويفنى فيه فناءً تامًّا»[٢٤].

يقول **د. أحمد عفيفي** في ذلك: «إن باب الإدغام يرتبِط ارتباطًا وثيقًا بثقل تماثل الحرفين، والإدغام طريقٌ من طرق التخفيف من هذا التماثل الثقيل؛ لأنَّ اجتماع مثلين متحركين من غير مانع من الإدغام في غايةِ الثِّقَل»[٢٥].

وشواهد الإدغام متمثِّلة في صورتين: إدغام المتماثلين في كلمة، وإدغام المتماثِلين في كلمتين.

أولاً : إدغام المتماثِلَيْن في كلمة:

ومنه إدغام التاءَين في أول الفعل المضارع (تَتَفاعل، تَتَفعَّل):

يُعرَف إدغام التاء في التاء عن طريق التشديد في أوَّل الفعل المضارع عند أهل القراءات بتاءات البزِّيّ[٢٦]، حيث تمثل تلك التاءات ظاهرةً لُغويَّةً بارزةً لها أثرُها في الدَّرس اللُّغويِّ.

فمِمَّا ورد من إدغام التاء في التاء، وقد سُبِقت بحرفِ مدٍّ مُقدَّر: ما جاء في قوله تعالى: (فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى)[٢٧].

قال ابن مجاهِد: «وقرَأ ابن أبي بزَّة وابن فليح عن ابن كثير: (عنه تَّلهى) مشدَّدةَ التاءِ»[٢٨].

---

[١٧] عبس: ٦.

[١٨] السبعة: ٦٧٢.

[١٩] البحر المحيط: ٨/٤١٧.

[٢٠] السَّابق: ٨ /٤١٩،وسر صناعة الإعراب: ٧٦١

[٢١] التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٧١.

[٢٢] تهذيب اللغة: كتاب الغين (باب الثُّلاثي الصحيح) ٨/ ٧٨.

[٢٣] كتاب سيبويه: ٤/٤٣٧، وشرح المفصل:١٠/١٢١.

[٢٤] الأصوات اللغوية: ١٣٠.

[٢٥] ظاهرة التخفيف: ١١١.

[٢٦] النشر: ٢ / ٢٣٢.

[٢٧] عبس: ١٠.

[٢٨] السبعة: ٦٧٢.

وجاء عن الفارسيِّ: «التَّخفِيف في التاء الوجه، والتَّثقِيل على أنَّه شبَّه المُنفَصل بالمُتَّصل، وجاز وقوع الساكن بعد حرف اللِّين، كما جاز: (تمودّ الثوب) في المُتَّصل. وحكى سيبويه: (فلا تَتَناجَوْا) وقال: وبَلَغنا أنَّ أهل مَكَّةَ لا يبينون التاءين»[٢٩].

ومِمَّا جاء في السَّبعة وكان ما قبل التاءينِ حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ: إدغامُ تاءِ (تَّلقَّوْنه) من قوله تعالى: (إذ تَّلقَّوْنه)[٣٠].**قال ابن مجاهِد**: «ورَوَى البَزِّي عن ابن كثير أنَّه قرَأ: (إذْ تَّلقونه) مُظهَرَةَ الذَّالِ مشدَّدةَ التاءِ»[٣١].**وذهب الفارسِيّ** إلى أنَّ: «ابن كثير قد يُدغمُ أحدَ المثلينِ في الآخَر في الابتداء، ...ولا يجوز أن يدغم هاهنا: (إذ تتلقونه) ...لأنَّ الذَّالَ من (إذ) ساكنة، فإذا أدغَمَها التقى ساكنان على وجهٍ لا يُستَحْسَنُ، ألا ترى أنَّ الذالَ من (إذ) ليس بحرف لين ... وأمَّا إذا حذفت التاء الثانية من (تلقونه) وأنت تريدُ: تتلقونه، فبقيت تاءً واحدةً، لم يَمتنِع أن يدغم الذال من (إذ) في التاء من (تلقونه) فتصير تاءً مشدَّدةً»[٣٢].

ويفسِّر د. سمير استيتية اجتماع الساكنين من خلال بيان البنية المقطعيَّة للفعل، إذ يرى «أنَّ التركيبَ المقطعيَّ يجرِي عند تشديد التاء على سَمْتٍ غير سمتِه الذي كان عليه قبل ذلك، فالمقطع الأوَّل مديد يتكوَّن من (ص + ح + ص)، وبعد التشديد يُصبِح (ص + ص + ح)، فالمقطع الأوَّل يبدأ بصامِتين، والشائع في اللسانِ العربيِّ ألَّا يبدأ المقطع بصامتين، ولكنَّ الشُّيوع هذا لا يعني عدم صحَّة خلافه على كلِّ حالٍ، كما أنَّ هناك تراكُمًا من الصَّوامت ينجُم عن تَتابعِ مَقطعين ينتهِي أحدُهما بصامتٍ ويبدأُ الآخر بصامتين فثلاثة صوامت تأتي متعاقبة دون فاصلٍ؛ ولذلك رَدَّه سيبويه، ولكنَّ وُرودَه في قراءةٍ سَبعِيَّةٍ هي قراءة ابن كَثِير، وما ينبغي أن تُرَدَّ قراءةٌ سَبعِيَّةٌ ولا عَشرِيَّة، فالكلُّ على أصله من التَّواتُر، وعلى سَمْتِه العربيِّ، شائعًا بين العرب أم غير شائعٍ، ولا يَنقُص من قَدرِه عدم شُيوعِه»[٣٣].

<u>إدغام الدَّال في الدال.</u>

تجتمِع الدالان في الفعل فيؤدِّي تجاورُهما إلى «أن تُدغَم إحداهما في الأُخرَى في حال تحرُّكِهما من نحو: (يردُّ) و(يمدُّ)، والأصلُ: (يَرْدُدُ) و (يَمْدُدُ)»[٣٤].ومِمَّا ورد على ذلك القراءة بالإدغام في السَّبعة عند قوله تعالى:(وَمَن يَرْتَدَّ مِنْكُم)[٣٥]. قال ابن مجاهِد: «فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائيُّ (مَن يَرْتَدَّ) بدالٍ واحدةٍ بإدغام الدال في الدال، وقرأ نافع وابن عامر: (مَنْ يَرْتَدِدْ) بدالين»[٣٦].

والأصل: «يَرْتَدِدْ، حيث أُدغِمَت الدال الأولى في الثانية، وحُرِّكت الثانية بالفتح لالتقاء السَّاكنين»[٣٧].

ويجوز الوجهان الإدغام والإظهار في حال التقائهما في حال الجزمِ، فسكون الدال الثانية سكونٌ عارِض، وقد وقعَت الحركةُ بين ساكنين، فالأحسنُ فيها كما عند سيبويه الإظهار، وهي لغةُ أهل الحجاز، وهي اللُّغةُ العربيَّةُ القديمةُ، بخلاف بني تَمِيم الذين أَدْغَمُوا [٣٨].

وعليه«فأهل الحجاز لا يرون فيه الإدغام، لسكون آخرِه، ولذلك آثَرُوا الإظهار. أمَّا بنو تَمِيم وغيرُهم

---

[٢٩] الحجة للقراء السبعة: ٦/٣٧٧.

[٣٠] النور: ١٥.

[٣١] السبعة: ٤٥٤.

[٣٢] الحجة للقراء: ٥/ ٣١٧.

[٣٣] تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير ع ٩، ص ١٨٨.

[٣٤] همع الهوامع: ٦ /٢٨٤.

[٣٥] المائدة:٥٤.

[٣٦] السبعة: ٢٤٥.

[٣٧] معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٢ / ١٨٢

[٣٨] ينظر كتاب سيبويه: ٤ /٤٧٣

من العرب فيُدغِمون ذلك كلَّه، مِن حيث إنه قد تتعاقب عليه الحركاتُ، لالتقاء الساكنين، كما تتعاقب حركاتُ الإعرابِ بالمعربِ؛ ألا ترَى أنَّك تقولُ: ارْدُدَ ابنكَ، ارْدُدِ القومَ، ولا ترُدَّنَّ»[٣٩].

وبالنظر إلى الأصل **فقد ذكر د. إبراهيم أنيس** «أنَّ القرآنَ الكريم جاء غالبًا بلهجةِ الحجازيِّين»[٤٠]، وهي بفَكِّ الإدغام نحو: (من يَرْتَدِدْ مِنكُم)[٤١].

ثانياً :إدغام المتماثلين في كلمتين :

«فإن كان المثلان من كلمتين منفصلتين، كنت مخيرا في الادغام وتركه، وذلك نحو قولك: المال لزيد وثوب بكر. فإذا أردت الإدغام أسكنت الأول منهما؛ لأنهما مثلان »[٤٢]. «وإذا تحرَّك المِثلان، فالإدغام جائزٌ، وكلَّما كثُرت الحركات حَسُن الإدغام»[٤٣].

ومن شواهد الإدغام في السبّعة: ما ورد في قوله تعالى: (إِذْ ذَّهَبَ)[٤٤]

ويُطلق على هذا النَّوع من الإدغام: الإدغام الصغير، وهو «ما التقى فيه الصوتان، وكان الأوَّلُ منهما ساكنًا والثاني متحرِّكًا»[٤٥].

يقول **المرصفيّ** (ت١٤٠٩هـ): «وسُمِّيَ (صغيرًا) لقلَّة العمل فيه حالة الإدغام، حيث لا يكون فيه إلا عملٌ واحدٌ وهو إدغام الأوَّل في الثاني»[٤٦].

وللتخلُّص من تجاور الصوتين فيهما، وجَب إدغام الأوَّل منهما في الثاني وهو ما ذهب إليه **ابن مجاهِد،** إذ يقول فيه: «واعلَم أنَّ الحرف إذا كان ساكنًا ولقِيهُ مِثلُه متحرِّكًا، لم يكُن إلَّا إدغام الأوَّل في الثاني»[٤٧].

ووجوب الإدغام في هذا النَّوع متوقِّف على شُروطٍ ذكرها أصحاب القِراءات والنُّحاة،« وقد جعلوا التقاء الحرفين على هذه الصورة مشروطاً بألا يفصل بين المدغمين مايجعل النطق بهما من موضع واحد متعذر، وقد عبر عن ذلك بقولهم :أن يلتقي الحرفان خطاً ولفظاً، أوخطاً لا لفظاً، فيدخل في ذلك نحو :إنه هو ، ويخرج من نحو :أنا نذير »[٤٨] .

وممَّا يجب إدغامه من المثلين أيضًا: مَجِيء المِثل الأوَّل حرف لِينٍ، ومن ذلك قوله تعالى: (عَصَوْا وَّكَانُوا)[٤٩] قال **ابن مجاهِد**: «فإذا انفَتَح ما قبل الواو الساكنة أدغَمَها في مِثلِها»[٥٠].

وقد عَدَّ الكثير من النُّحاةِ تلك الحالة من الإدغام أنَّ مَثلَها مَثَل سائر الحروف الصِّحاح في الإدغام؛ ولهذا **يقول سيبويه**: «وإذا قُلتَ وأنت تأمُر: اخشي ياسرًا، واخشَوا واقدًا؛ أدغمتَ؛ لأنهما ليسا بحرفي مَدٍّ كالألف،

---

[٣٩] شرح الملوكي في التصريف: ٤٥٤.

[٤٠] في اللهجات العربيَّة: ٦٥.

[٤١] المائدة: ٥٤.

[٤٢] شرح المفصل: ١٢٢/١٠.

[٤٣] كتاب سيبويه: ٤٣٧/٤،وشرح المفصل: ١٢٢/١٠.

[٤٤] الأنبياء: ٨٧.

[٤٥] الإقناع: ٢٣٨/١، والنشر في القراءات العشر: ٢٧٥/١- ٢/٢.

[٤٦] هداية القارئ: ٢١٨.

[٤٧] السبعة: ١٢٥.

[٤٨]) النشر في القراءات :٢٧٨/١،و أثر القراءات: ١٣١

[٤٩] البقرة: ٦١.

[٥٠] السبعة: ١١٧.

وإنما هما بمنزلةِ قولِكَ: احْمَد داودَ، واذهَب بنا، فهذا لا تَصل فيه إلَّا إلى الإدغام؛ لأنك إنما ترفع لسانَك من موضعٍ هما فيه سواء، وليس بينهما حاجزٌ»[٥١].

فهذا حقُّه الإدغام بإجماع النُّحاةِ والقُرَّاءِ.

المسألة الثالثة: الحذف

الحذف لغةً: القَطْعُ والإسْقاطُ، وحذَفَ الشَّيءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَه مِنْ طَرَفِه. والحُذَافَةُ: مَا حُذِفَ مِنْ شَيْءٍ فَطُرِح. وفي (الصَّحَاح): حَذَف رَأْسَه بِالسَّيْفِ حَذْفًا: ضَرَبَهُ فقَطَع مِنْه قِطْعةً[٥٢].

واصطلاحًا: يعرِّفه الزَّركشيُّ(ت٧٩٤ه) بأنه: «إسقاطُ جزءٍ من الكلام أو كلِّه لدليلٍ»[٥٣].

أغراضه: إنَّ أوَّل ما يَتبادر إلى الذِّهن عند الحديث عن أغراض الحذف هو إرادةُ التخفيف من الاستِثقال، فالنَّفس البشريَّةُ بطبيعتها تميل إلى السهولة واليُسر في كلامها، هربًا من الصعوبة والثِّقل.

وإذا كان الغرض المؤدِّي للحذف هو إرادةَ التخفيف، فإنَّ الأسباب المؤدِّيةَ لطلب التخفيف متعدِّدة:

- **منها: كراهة توالي الحروف المتماثلة،** وهو ما سأقف عليه بالدراسة والتحليل في هذا المبحث، فقد يُحذَف أحد الحرفين، وغالبًا ما يقع في المماثِل الثَّاني منهما، وقد يكون عُرضةً للسقوط في الأوَّل منهما.

ويأتي الحذف كثيرًا في الحروف على نحو ما جاء من حذف بعض الحروف في الأسماء والأفعال.

ولعِلَّةِ الاستثقال وإرادة التخفيف تَحذِفُ العرب الياءات في أواخر الكلمات، وتكتفي بالكسرة دليلًا عليها في حال مُلاقاتِها للساكن؛ **منعًا من التقاء الساكنين**.

- **ومنها: كراهةُ توالي الحركات المتماثلة،** فقد عَمِدَتِ العربيَّةُ إلى تسكين أحدِهما، ولم يكن عملُهم في ذلك إلَّا من أجل استثقالِهم لتوالي الحركتين.

كما **عَمِدَت إلى التحريك في الساكنين منعًا من التقائِهما،** وذلك أنها لا تَستَسيغ توالِي الساكنين إلّا في بعض الحالات المُغتَفَر فيها هذا الالتقاء.

أولاً : الحذف في الأسماء :

ومنه حذف أحد المِثلَيْن الواقع في وسط الكلمة: في لفظة (**ميِّت**) مِن قوله تعالى: (تُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ)[٥٤].

قال **ابن مجاهِد:** «قرأ ابن كثير وعاصم في روايةِ أبي بكر وأبو عمرو وابن عامر (الميْت) مخفَّفًا وما كان مِثْلُه. وروَى حفص عن عاصم: (من الميِّت) مشدَّدًا. وقرَأ نافعٌ وحمزة والكسائيُّ: (الميِّت) و(لبلد ميِّت) و(إلى بلد ميَّت) وزاد نافع (أوَ مَن كان ميَّتًا) و(الأرض الميِّتة) و(لحم أخيه ميِّتًا) وخفَّف سائر القرآن مِمَّا لم يمت. وخفَّف حمزة والكسائيُّ غير هذه الحروف»[٥٥].

قال **أبو علي الفارسيّ**: «فأمَّا (الميِّت) فهو الأصل، والواو التي هي عين انقلبت ياءً لإدغام الياءِ فيها، والأصل التَّثقيل. (وميْت) محذوفٌ منه، والمحذوف العين، أُعِلَّت عينُه بالحذف كما أُعِلَّت بالقلب، فالحذف حسَنٌ والإتمامُ حسنٌ»[٥٦]. **وذَكَر الزَّجَّاج** القولَ بأنهما «بمعنًى واحدٍ، فيُقال: مَيِّت، ومَيْت، والمعنى واحد»[٥٧].

وأشار ابن مجاهد إلى دَلالةِ التشديد والتخفيف التي جِيئَت بها لفظة (ميت):«إنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متَّبعةٌ، ولا

---

[٥١] كتاب سيبويه: ٤/ ٢٤٢.

[٥٢] لسان العرب: (ح ذ ف) ٩/ ٣٩.

[٥٣] البرهان في علوم القرآن: ٣ /١٠٢.

[٥٤] آل عمران: ٢٧.

[٥٥] السبعة: ٢٠٣ – ٢٦٨.

[٥٦] الحجة للقراء السَّبعة: ٣ /٢٦.

[٥٧] معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٤٤.

تخضع لمثل هذا التقسيم، وإنَّما تخضع للرّواية المتواترة عند السَّبعة. ومَن لم يَمُت في مثل (إنك ميت) و(ثم إنكم بعد ذلك لميتون)»[٥٨].

ويُلحَظ مِن كلِّ ذلك: أنَّ القراءة بتخفيف الياء المشدَّدة جاءت على حذف إحدَى الياءين. والأصل فيها: «(مَيِيت) غير أنك حذفت العين»[٥٩].

وقد ذكَر المازنيّ(ت٢٤٩ه) أنَّ العرب تقول: «ميْت، حين كرِهوا ميُّوت»[٦٠]. **ومِمَّا سوَّغ عمليَّة الحذف في اللفظتين** (ميِّت، ضيِّق): «طلب الاستخفاف؛ لاستثقال الياء المشدَّدة المكسورة في كلمةٍ واحدةٍ، وذلك بعد قلب الواو ياءً، ومن ثَمَّ أُدغِمَت فيها؛ حيث إنَّ الأصل: (ميوت)، وبعد الإعلال أصبحت: (ميِّت)، والمحذوف العين، فأُعِلَّت عينُه بحذف الياء الثانية تخفيفًا لاجتماع ياءين وكسرةٍ، كما أُعِلَّت بالقلب»[٦١].

ومن وجهة صوتيَّة حديثة: «فإنَّ التخفيف جاء استثقالًا لورود ثلاثة أصوات متماثِلَة، فحُذفت الياء والكسرة، وبهذا الحذف قَلَّ عددُ المقاطع في الكلمة، فأصبحت تتكوَّن من مقطعين، فتغيَّرت البنيةُ المقطعيَّةُ بأن أصبحت مكوَّنةً من مقطعٍ مُغلَقٍ ومقطعٍ واحدٍ مفتوحٍ»[٦٢].

فتغيِيرُ عددِ المقاطِع و كان على النَّحو التالي:

ميِّت: م – ي ي – ت -، ص ح ص /ص ح /ص ح.

ميْت: م – ي ت -، ص ح ص /ص ح.

كان هناك بيانٌ وتوضيحٌ لفكرة تخفيف المشدَّد بالحذف قد تعرَّض له **د. فوزي الشايب** من حيث بيان النَّظرة الوصفيَّة والمعياريَّة للمُشدَّد؛ إذ يقول «ولكنَّنا على الرَّغم من قناعتِنا بأنَّ المشدَّد ما هو إلا صامت طويل، فإنَّنا سنعامِلُه معاملة صامتين متتابعين... وذلك للوظيفة اللغويَّة التي يقوم بها في العربيَّة، فهو يقوم مقام صامتين... ومن هنا نفسِّر اختزالَه في كثيرٍ من المفردات بأنه عمليَّة مخالفةٍ بين الأمثال في الحشو»[٦٣].

وتخفيف الياءِ لغةٌ من لغات العرب، وأنهما «لُغَتان فاشِيَتان»[٦٤] و"... يمكن أن تُسند لغة الحذف للقبائل البدويَّةِ؛ لأنَّ الياء الساكنة أسهل في النُّطق من المشدَّدة، كما أنَّ هناك بقايَا من هذه اللهجة تُستعمَل في لهجة أهل القَصِيم من أهالي نَجْدٍ، إذ يقولون: (ميْت، وهين، ولين) ونحوها»[٦٥].

ثانياً : الحذف في الأفعال:

اجتماع التاءين في أوَّل المضارع:

ويأتي هذا النوع من الحذف على ثلاثة أنواع:

- **الأول :اجتماع التاءين وما قبلهما حرفٌ ساكنٌ**، وذلك من نحو حذف **تاء (تَظَّاهَرُونَ)** عند قولِه تعالى: (وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُم مِنْ دِيَارِهِم تَظَاهَرُون عَلَيْهِم)[٦٦].

قال **ابن مجاهد**: «قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (تظَّاهرون عليهم) مُشدَّدة الظاء، وقرأ

---

[٥٨] السبعة : ٢٠٣.(الهامش) وهو من كلام المحقق د. شوقي ضيف .

[٥٩] السَّابق: ٣ / ٤٥٦.

[٦٠] المنصف لابن جِنِّي: ٢٠٢/١.

[٦١] يُنظَر: كتاب سيبويه: ٤/ ٣٦٦، الحجة للقراء: ٢٦/٣.

[٦٢] الظواهر الصَّوتية والنحوية في قراءة ابن عامر: ٧٩.

[٦٣] الموضع نفسه.

[٦٤] الحجة للقراء: ٨٠/٥.

[٦٥] اللهجات في الكتاب لسيبويه: ٤٥٣.

[٦٦] البقرة: ٨٥.

عاصم وحمزة والكسائيُّ: (تــَظَــاهرون عليهم) بالتَّخفيف»[٦٧].

فنحن أمام قراءتين،والذي يُهِمُّ في هذا الموضع ما ذكره **ابن مجاهد** من قراءة التخفيف التي جاءت على وجه الحذف، ولم تحذف إلَّا حين ثَقل إدغامُها، فالأصل فيها (تتظاهرون)، قال **ابن خالويه**: «والحُجَّة لِمَنْ خفَّف أنَّه أراد: تَتَظاهرون، فأسقط إحدى التاءين تخفيفًا؛ كراهيةً للإدغام وثِقَلِهِ»[٦٨].

ونتيجةً لاجتماعهما حُذِفت إحداهما، يقول **الأزهريُّ** (ت٣٧٠ه): «فالأصل فيه (تَتَظاهَرُونَ) بتاءين، فحُذِفتِ التاء الثانية لاجتماعهما»[٦٩].

أشار ابن مجاهد إلى أنَّ هذا الحذف بالتخفيف يصاحبُه بيان حركة التاء، فمنهم مَنْ قرأها «برفع التاء مع التخفيف، وهي قراءة عاصمٍ عند قوله تعالى(تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَتِكُم)[٧٠]، ومنهم من قرأها بفتح التاء مع التخفيف، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائيِّ وأبي عمرو في المواضع الثلاثةِ، وهي عند قولِه تعالى: (تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم)[٧١]، (تُظَاهِرُونَ)[٧٢]، (وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ)[٧٣]»[٧٤].

وعلى هذا فيمكن تفسير قراءة من قرأ بالتخفيف على أنَّه جنوح اللغة لمَسلك التخفيف من استثقال اجتماع المِثْلَيْنِ؛ ولهذا قيل فيها: «اسْتُثْقِلَ اجتماع المِثْلَيْنِ مع حرف مُقارِبٍ لهما في المخرج وهو الصَّاد، فحُذِفَت التاء الثانية كراهة اجتماع الأمثال مع المقارب»[٧٥].

ومن وجهة نَظَر لُغويَّة حديثة يرى د. رمضان عبد التواب أنَّه «لا يُهِمُّ تعيينُ المحذوفِ، والقولُ بأنَّه المقطع الأوَّل أو الثاني، كما أَتعَب اللُّغويُّونَ أنفسَهم في هذا المجال، وحاولوا إقامةَ الأدلَّة النظريَّة على وجهة نَظَرهم»[٧٦].

وأرى أنَّ حذف التَّاء الثَّانية أَولى، وذلك باعتِبارِها تاءً زائدةً، لأنَّه من المَعلوم أنَّ الحروف الزَّائدةَ في الكلام لا تُؤثِّر على سياق الكلمة على الإطلاقِ، ومهما يكن من خلافٍ في ذلك فإنَّ حذف الثَّانيةِ هو خيرُ خيارٍ أَشاد به أكثَرُ اللُّغويِّينَ والنُّحاةِ القُدامى أمثال **الزَّجَّاج** و**الأَخفش** (٢١٥هـ) **والفارسي،** ومن المحدَثين أمثال **د. تمَّام حسَّان.**

أمَّا عن أثر تَجاور المثلَيْن في الحذف، فإنَّ المُسوِّغَ الصَّوتيَّ يتمثل في اجتماعَ المِثلَينِ في العَربيَّة أمرٌ مُستَثقَل، ولابدَّ من طَلب الخفَّة بإحدى الأُمور المستعملة في اللُّغة الَّتي منها الحذف ما لم يكن هناك مانعٌ من الحذف.

- وممَّا نَتج عن ذلك الأثرِ المؤدِّي للحذف الطَّبيعة المقطعيَّة لتلك الصِّيغِ، «فصيغة (تَفَعَّل) تَتكوَّن من مَقطعٍ قصيرٍ ومَقطعٍ طويلٍ مُغلَقٍ، ومَقطعين قَصيرين بزيادة مَقطعٍ قَصيرٍ قبلَ فاء الفعل، وصامتٍ بعد عين الفعلِ على الصِّيغة المجرَّدة (فعلَ) فتتحوَّل إلى (تَفَعَّل)، وبِهذا يكونُ التَّقطيع الصَّوتيُّ لها على النَّحو التالي:

---

[٦٧] السبعة: ١٦٣.

[٦٨] الحجة في القراءات السبع: ٨٤.

[٦٩] معاني القراءات: ١٦٢/١.

[٧٠] الأحزاب: ٤.

[٧١] البقرة: ٨٥.

[٧٢] الأحزاب: ٤.

[٧٣] التحريم: ٤.

[٧٤] السبعة: ١٦٣.

[٧٥] حجة القراءات: ١٤٩،والموضح: ٣٥١/١.

[٧٦] بحوث ومقالات في اللغة: ٣١.

(ص ح ص/ ص ح / ص ح)»[٧٧].

وبِهذا تُصبح البِنية المقطعيَّة بعد تَخفيف المُشدَّد الَّذي يتمُّ فيها تَحويلُ المقطعِ من مديدٍ مغلق (ص ح ح ص) إلى مَقطعٍ طويلٍ مَفتوحٍ (ص ح ح).

- كثرةُ الاستِعمالِ. **وهذا الاستعمال يجعل المسألة أكثر وضوحًا في جواز الحذف**؛ فَضلًا عن وُرودِ القِراءاتِ القُرآنية عليها بكثرةٍ؛ **حيث ذَكر الأشمونيّ** ذلك بقوله:«وهذا الحَذفُ كثيرٌ جدًّا»[٧٨].

وقد أشار إلى ذلك **د. رمضان عبد التَّواب** بِدراسةٍ إحصائية؛ إذ يقول: «وهذه الظاهرةُ شائعَةٌ في القُرآن الكَريمِ، فقد وَردت فيه مَثلًا كَلمة: (تَذكَّرون) ١٧ مرة بالحَذف، في مقابل: (تَتذكَّرون) ٣ مراتٍ بِلا حَذفٍ... وفيه إلى جانب ذلك كَثيرٌ منَ الأفعال»[٧٩].

ثالثاً : الحذف في الحروف

قد يقَع تجاور حرفين مثلين؛ من حيث كونُهما حروفًا، ومن ثمَّ فإنَّه «يجيء الحذفُ في الحروف المضاعفة كثيرًا تَخفيفًا لثقل التضعيف؛ كما يُفعل في: (رُبَّ)، و(إنْ) في: (إنَّ)، و(كأنْ) في: (كأنَّ)، و(لكنْ) في: (لكنَّ)»[٨٠].

ومن حذف الحرف ما جاء من حَذف الباء في: (رُبَّ)، وجاء في موضع في السَّبعة، وهو عند قولِه تعالى: (رُبَمَا يَوَدُّ)[٨١].

قال ابن مجاهد: «قرَأ ابنُ كثير وأبو عمرٍو وابن عامر وحمزة والكسائي: (رُبَّما) مشدَّدة، وقرَأ عاصم ونافع: (رُبَمَا) خفيفَة، وروى عليُّ بن نَصر قال: سمعتُ أبا عمرٍو يقرؤها على الوجهين جميعًا خفيفًا وثقيلاً»[٨٢].

وذكر ابن خالويه: «أنَّ الحجَّةَ لمن خفَّف: أنَّ الأصل عنده في التَّشديد باءان، أُدغمَت إحداهما في الأخرى، فأسقط واحدة تخفيفًا، والحجَّةُ لمن شدَّد: أنَّه أتى بلفظِها على الأصل؛ وهو الاختيار، قال الشَّاعر[٨٣]:

يَـــا رُبَّ سَـــارٍ بَـــات لـــنْ يوسَّـــدا إلّا ذِرَاع العـــنسِ أو كـــفَّ اليـــدا»[٨٤]

وفي حذف إحدى الباءين، والعلَّة من وراء ذلك الحذف يقول ابن يعيش: «والعرَب تقول: رُبَ رجلٍ رأيته، فيخفِّفون الباءَ، كراهية التَّضعيف؛ كما خفَّفوا (إنَّ)، وكان القياس، إذا خفِّفَت، أن يُسكن آخِرها؛ لأنَّه لم يلتقِ فيها ساكِنان كما فعلوا بـ (إنَّ) ونظائرها، إلَّا أنَّ المسموع رُبَ بالفتح»[٨٥].

وبالنِّسبة لطبيعةِ هذا التشديد والتخفيف في الحرف فنقول: إنَّه لغة لبعض العرَب؛ «فأهل الحِجاز يخفِّفون (رُبَما)، وقَيس وبَكر يثقِّلونها»[٨٦]، وعلى تلك اللُّغات جاءت القِراءتان.

---

[٧٧] الزيادة ومعانيها في الأبنية الصرفية:٣٢.

[٧٨] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٣/٨٩٥.

[٧٩] بحوث ومقالات في اللغة: ٢٩.

[٨٠] شرح الملوكي في التصريف: ٤٢٥.

[٨١] الحجر: ٢.

[٨٢] السبعة: ٣٦٦.

[٨٣] البيت بغير نسبة في المراجع الذي ذكر فيها؛ همع الهوامع: ١/ ١٣٠، والحجة في القراءات: ٢٠٤، وخزانة الأدب: ٧/ ٤٧٧.

[٨٤] الحجة في القراءات السَّبعة: ٢٠٤.

[٨٥] شرح الملوكي في التصريف: ٤٢٩.

[٨٦] التفسير الكبير: ١٩/ ١١٦.

الخاتِمة:

الحمدُ للهِ الذي أنعم عليَّ بإتمام هذا البحثِ، وفيما يأتي عرضٌ لأهمِّ ما توصَّلت إليه:

١- يتَّضح من خلال دراسة الأثَر الناتج عن تجاور المِثْلَيْنِ في العربية وتطبيقها على القراءات السَّبعيَّة أنَّه ما هو إلَّا إثبات لقانون صوتيّ جاءت به الدراسات القديمة والحديثة، ودعت إلى العمل بموجبه وفق ما تقتضيه طبيعة الصوت المماثل لجنسه حرفًا كان أو حركةً، وهو قانون الاقتصاد في المجهود العضليّ لتسهيل النطق والتيسير على أنفسهم .

٢- ونتيجة لتفاعل الأصوات وتجاورها داخل دائرة التماثل وما يسبِّبه من الاستثقال جنحت اللغةُ لبعض التغيُّرات التركيبية في الكلمة على مستوى الحرف والحركة، وما هذه التغيُّرات إلَّا ظواهر صوتيَّة لُغويَّة غرضها العامّ إرادة التخفيف؛ ومن ثَمَّ فإنَّ ورود القراءة بوجهين كان له الأثر في جعل النُّحاة واللُّغويِّين يرون أنَّ للكلمة صورتين، ومعرفة ما هو أصلٌ وما هو فرعٌ.

٣- ومن أجل هذا رصدت تلك الدراسة أبرز الظواهر النَّاجمة عن تتابع المِثْلَيْنِ المتمثِلة في الإبدال والإدغام لكراهة توالي المِثْلَيْنِ، والحذف لكراهة توالي المِثْلَيْنِ، وحذف الحركة كراهة توالي الحركتين، والتحريك والحذف لالتقاء الساكنين.

٤- وممَّا زاد من أهميَّة تلك الظواهر وأثرِها في الدرس الصوتيّ وجودها في القرآن الكريمِ، وتطبيق دراستها على ما جاء منها في شواهد القراءات القرآنية.

٥- وقد خَلُصَتِ الدراسةُ بناءً على تلك الظواهر إلى أنَّ وقوع التخلُّص من اجتماع المتماثلَيْنِ بالمخالفة بينهما على نوعين؛ إمَّا بالإبدال إلى أحد حروف العِلّة، وقد اقتصرت على الإبدال إلى الياء؛ وذلك أنَّ غالبًا ما تتمُّ المخالفة عن طريق تغيير أحد الأصوات المكرَّرةِ إلى أحد أصوات العلّةِ، والنوع الثاني: هو المخالفة بالفصل بين المتماثلَيْنِ، كما جاءت المخالفة بين الحركات، واقتصرت بها على المخالفة بالضمِّ بين الكسرتين، وبها قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم.

٦- وقد أثبتَ البحث أنَّ المخالفةَ بالفصل لُغةٌ عربيَّةٌ أصيلةٌ التزمت بها القبائل الحجازية والتميمية، وبها قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو والكِسائيُّ.

٧- أن الإدغام من أكثر طرق التخلُّص من المتماثلَيْنِ، ومن أكثر الحروف إدغامًا مع مماثِلِها: التاء، والنون، والياء، والدال، والراء.

٨- كما أثبتَتِ الدراسة أن الإدغام منهجٌ لُغويٌّ جائز؛ وذلك لورود القراءات القرآنية بوجهين: الإدغام، والفك، فالإدغام ظاهرةٌ بدويَّةٌ، وأهل البدو أكثر حرصًا على التزام التخفيف في كلامهم، والإظهار ظاهرةٌ حَضَرِيَّةٌ اتَّصفت بها القبائل الحجازية؛ وذلك نظرًا لطبيعة البيئة الحضرية التي تميل إلى التأنّي في نطق الأصوات.

٩- أن ما اختلف فيه علماء اللُّغة وأصحاب القراءات من نحو ما ورد من حالة إدغام الحرف المسبوق بساكنٍ صحيح؛ لِمَا فيه من الجمع بين ساكنين، وهو وجهٌ لا يُستحَسنُ- فينبغي قبول القراءة به، وعدم ردِّها؛ وذلك أنَّ جوازَ اجتماع الساكنين في تاءات البزيِّ دون شروطٍ أو قيودٍ راجِع إلى كونِها قراءةً أجازها علماء القراءات؛ لصحَّة الرِّواية بها.

١٠- أن الحذف ظاهرة صوتيةٌ مهمةٌ في توجيه الكلام المنطوق الذي يهدف إلى تحقيق قانون مبدأ السهولة واليُسر.

١١- أن ممَّا سوَّغ حذف التاءِ بكثرة دون غيرِها من الحروف كثرة الاستعمالِ؛ فهي تُحذَف كثيرًا في بعض الكلمات القرآنية، وفي الشّعر واللُّغة بعامَّةٍ.

١٢- من الحروف التي يكثر حذفُها الحروف المائعة المتمثّلة في النون، وذلك عند التقائها مع نهاية الجمع؛ حيث إنَّ النون من أكثر الحروف تعرُّضًا للحذف بعد أحرف العلَّةِ.

أهم المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للإمام الشاطبي (ت٥٩٠هـ)، عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقيّ (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، (د.ط) دار الكتب العلمية، (د.ت).

٢- أثر القراءات والأصوات في النحو العربيّ: أبو عمرو بن العلاء، عبد الصَّبور شاهين، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٣- أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، فوزي حسن الشايب، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٤- الأصوات اللُّغويُّة، إبراهيم أنيس، (دط) مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، مصر، (دت).

٥- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت٣٣٨)تحقيق: زهير غازي زاهد، ط ٢، مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦- الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري بن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: عبدالحميد قطامش، ط١، جامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.

٧- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

٨- البرهان في علوم القرآن، أبو عبدالله بدر الدّين محمد بن عبدالله الزّركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط) مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ت).

٩- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ط٢، تحقيق: مصطفى حجازيّ، مطبعة حكومة ،الكويت ،ج٥، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٠- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبدالله بن الحسن العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، (د ط)، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.

١١- تفسير البحر المحيط، أبو حيّان محمد يوسف الأندلسيّ (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرين، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٢- تهذيب اللُّغة، أبو منصور محمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود، ومحمد علي النجار،(د ط)، الدار المصرية للتأليف والترجمة،القاهرة ،(د ت).

١٣- الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي)، القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيَّ (ت٦٧١هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٧ ه- ٢٠٠٦م.

١٤- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت ٤٠٣)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

١٥- الحجّة في القراءات السّبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالوية ، تحقيق: عب دالعال سالم مكرّم، ط ٣، دار الشروق، بيروت - لبنان، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٦- الحجَّة للقرَّاء السَّبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدِّين قهوجي، بشير جويجابي، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٧- الخصائص، أبو الفتح، عثمان ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) (د.ط)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصريّة، المكتبة العلميّة، (د.ت).

١٨- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السّمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧ه .

١٩- الدّراسَات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنيّ، حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
٢٠- دراسة الصوت اللُّغويّ، أحمد مختار عمر، (د ط)، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢١- السّبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٠م.
٢٢- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جنّي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل- أحمد رشدي شحاته، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
٢٣- شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النَّحويّ ،صححه وعلَّق عليه: جماعة من العلماء، (د.ط)، إدارة الطباعة المنيريَّة، (د. ت).
٢٤- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش (٦٤٣هـ)، تحقيق: فخر الدّين قباوة، المكتبة العربيّة، ط ١، حلب، ١٣٩٣هـ- ١٨٧٣م.
٢٥- شرح شافية ابن الحاجب، رضيّ الدّين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيّ الدّين عبد الحميد، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٢٦- صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن اسماعيل البخاري الجعفي ،تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١ ، دار طوق النجاة ، ١٤٢٢ه .
٢٧- ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ، أحمد عفيفي، ط١، الدّار المصريَّة اللّبنانيَّة، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٨- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ط١، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية ،١٩٩٨م.
٢٩- في اللهجات العربيّة، إبراهيم أنيس، (د.ط)، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، (د.ت).
٣٠- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: عبد الصبور شاهين، (د. ط) مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).
٣١- القلب والإبدال، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السِّكِّيت. ضمن الكنز اللُّغوي في اللّسان العربي، نشر و تعليق أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
٣٢- الكتاب، أبو بشر عثمان بن قنبر (ت١٨٠)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
٣٣- الكشف عن وجوه القراءات السّبع عللها وحججها، أبو محمد مكيّ بن طالب القيسيّ (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدّين رمضان. (د. ط) ،مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة، دمشق، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
٣٤- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدِّين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٣٥- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عبد القادر مرعي،ط١، منشورات جامعة مؤته، عمادة البحث العلمي والدراسات العلمية، ١٩٩٣م.
٣٦- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط١ مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٣٧- معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عيد مصطفى درويش، وعوض بن محمد القوزي، ط٢، (د.ن)، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٣٨- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزَّجاَّج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٩- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ط٣، عالم

الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٤٠- المقتضب، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق :عبد الخالق عظيمة، ط٣، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التُّراث، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.
٤١- المنصف لابن جني (وهو شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني)،أبو الفتح عثمان بن جني ،تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١،مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م.
٤٢- الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو عبدالله الإمام نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي الفسوي النَّحوي المعروف ،تحقيق: عمر حمدان الكبيسي ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٤٣- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن أحمد الدمشقيّ الشهير بابن الجزري،أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، (د.ط)، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
٤٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين السّيوطي ،تحقيق: أحمد شمس الدّين، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

ثانياً: الرسائل الجامعيّة:

١. ظاهرة الحذف عند ابن جنّي في كتابه المحتسب دراسة نحوية، أحمد عوض الرحيلي، رسالة ماجستير، جامعة طيبة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.
٢. الهَمْز بين القرّاء واللغويين: محمود أحمد حسن عبدالله، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، ٢٠٠٥م.

ثالثاً: البحوث في المجلات والدوريات:

١. تحليّل الظّواهر الصّوتية في قراءة ابن كثير مقرئ أهل مكة، سمير شريف ستيتية، مجلة جامعة أم القرى، العدد ٩، السنة السابعة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٢. تحليّل الظّواهر الصّوتية في قراءة يعقوب الحضّرمي، سمير شريف إستيتية، مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد٧٤ ، السنة ١٩٩٤م.